

Distr.
GENERAL

E/1995/21
21 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق: تقارير هيئتي التنسيق

التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٤

موجز

يشمل هذا التقرير الأعمال التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية في عام ١٩٩٤، وهو يسعى إلى تسليط الضوء على قضايا السياسة العامة التي تتطلب اهتمام الحكومات والهيئات الحكومية الدولية المعنية.

وخلال هذا العام، استمرت لجنة التنسيق الإدارية في التركيز على قضايا السياسة العامة التي تتصل بتقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وتدفق الموارد لأغراض التنمية. كما أن اللجنة قد أولت عناية خاصة لتحديات عملية الانتعاش والتنمية في افريقيا، التي كانت محورا لمداولاتها في دورتها العادية الثانية وفي السلسلة الثانية والعشرين للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية.

ولقد اضطلع، كجزء من الجهد الرامي إلى تحسين التماسك والتنسيق داخل المنظومة، بتكريس اهتمام كبير على الصعيد المشترك بين الوكالات للأعمال التحضيرية التي تشمل المنظومة بأسرها والتي تتعلق بالمؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية



والسلم ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)، والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وكذلك استمرت لجنة التنسيق الإدارية في رصد عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والتنفيذ الموضوعي لجدول أعمال القرن ٢١، كما إنها قد قامت بدراسة آثار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بالنسبة لأعمال منظومة الأمم المتحدة. وثمة ملخص موجز لحصيلة مناقشات اللجنة، في جميع هذه المجالات، وارد في هذا التقرير.

وهناك أيضا استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العام ١٩٩/٤٧ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة، كما جرى استعراض التطورات الحادثة على صعيد توفير المساعدة اللازمة للبلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وكما جرى في الماضي. يلاحظ أن الفرعين الأخيرين من التقرير يغطيان أعمال لجنة التنسيق الإدارية بشأن المسائل المالية والإدارية ومسائل الموظفين أثناء هذه الفترة، والعناصر الرئيسية لبرنامج اللجنة في عام ١٩٩٥.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	تصدير من الأمين العام
٦	١٢ - ١	مقدمة
٦	٢ - ١	ألف - لمحة عامة
٦	١٢ - ٤	باء - القضايا المعروضة على الهيئات الحكومية الدولية كيما تنظر فيها
٩	٢٤ - ١٣	أولا - قضايا السياسة العامة فيما يتصل بتوزيع العمل داخل منظومة الأمم المتحدة والوصول للموارد
١٢	٢٥ - ٢٥	ثانيا - الانتعاش الاقتصادي والتنمية بإفريقيا
١٢	٢١ - ٢٥	ألف - النظر من قبل لجنة التنسيق الإدارية
١٤	٢٥ - ٢٢	باء - نتائج السلسلة الثامنة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية
١٧	٦٠ - ٢٦	ثالثا - الأعمال التحضيرية على صعيد المنظومة للمؤتمرات وللأحداث الدولية، ومتابعتها
١٧	٢٩ - ٢٨	ألف - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
١٨	٤٣ - ٤٠	باء - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
١٩	٤٦ - ٤٤	جيم - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام
١٩	٤٧	دال - مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)
٢٠	٤٩ - ٤٨	هاء - الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة
٢٠	٥٨ - ٥٠	واو - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
٢٢	٦٠ - ٥٩	زاي - متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
٢٣	٧٠ - ٦١	رابعا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
٢٣	٦٧ - ٦٢	ألف - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة
٢٥	٧٠ - ٦٨	باء - نظام المنسق المقيم
٢٥	٨١ - ٧١	خامسا - المساعدة المقدمة إلى البلدان التي احتجبت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة
٢٩	٩٨ - ٨٢	سادسا - المسائل الإدارية
٢٩	٩٣ - ٨٢	ألف - قضايا الموظفين
٣١	٩٨ - ٩٤	باء - القضايا المالية
٣٤	١٠٤ - ٩٩	سابعا - عناصر برنامج لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٥

تصدير من الأمين العام

ينبغي للعام الحالي، الذي يوافق الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، أن يكون فرصة لإجراء تقييم جاد للتقدم المحرز وللتحديات التي تواجه الأمم المتحدة في المستقبل.

وإنني على اقتناع بأن مستقبل المنظمة لا يمكن تناوله بمعزل عن مستقبل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ومبادئ التعاون والتضامن الدولي التي تمثلها المنظومة. فمنظومة الأمم المتحدة ليست مجرد شكل من أشكال التنظيم الدولي. وعناصرها المتنوعة تكون مع بعضها تجربة عظيمة فريدة في مجال التعاون وينبغي أن يحافظ عليها؛ كما ينبغي في نفس الوقت تكييف الأولويات وطرق العمل حسب الاحتياجات المتغيرة.

وإنني مقتنع أيضا بأن هناك عاملا هاما يؤثر على المستقبل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة وهو مدى قدرتها، ومستوى الإحساس بإنجازها، فيما يتصل بتهيئة وحدة حقيقية للهدف والعمل ومتابعة غايات وأولويات مشتركة يكون لها تأثير واضح على سياسات الدول ورفاه الشعوب.

ومن هنا تبرز أهمية وجود نظام فعال للتعاون والتنسيق بين الوكالات، مع توجيهه نحو تحديد قضايا السياسة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، والقيام على نحو مستمر بتشجيع المبادرات والردود المشتركة بشأن الأهداف العامة ذات الأولوية. وهذه هي الأهداف التي استرشد بها عند الاضطلاع بإصلاح آلية لجنة التنسيق الإدارية، وهو إصلاح بدأ منذ ثلاثة أعوام. وإحراز مزيد من الخطوات التقدمية في هذا الاتجاه يعد ذا أهمية لا مثيل لها، وذلك في وقت تطالب فيه المنظومة بطلبات لم يسبق لها نظير، وتسود فيه مع هذا شحته في الموارد وتحديات لتعددية الأطراف.

والتقدم نحو منظومة للأمم المتحدة، تكون أكثر تماسكا، يتطلب أيضا ثقة متبادلة وحوارا مستمرا بين أمانات المنظومة والهيئات الحكومية الدولية المركزية التي تضطلع بتحديد السياسات الشاملة للتنسيق فيما بين الوكالات. والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يوفر فرصة ممتازة لهذه التفاعلات على أرفع مستوى ممكن، مما ينبغي الاستفادة منه على نحو كامل. والتجربة التي اضطلع بها في السلسلة الثامنة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية كانت تجربة إيجابية أيضا في هذا الصدد، فقد أتاحت إجراء مناقشات بين الخبراء وتشجيع التقاء وجهات النظر بشأن المواضيع البرنامجية ذات الأهمية والشأن في الوقت الحالي.

ووجود أطر سياسية متماسكة، تحظى بالتزام كامل من قبل الأعضاء ويجري الاسترشاد بها عند اتخاذ القرار من جانب الهيئات الإدارية منفردة وعند اضطلاع لجنة التنسيق الإدارية بعملها، يمثل شرطا ضروريا لإدخال تحسينات نوعية في مجال التعاون والتنسيق على الصعيد المشترك بين الوكالات. والمناقشات المشتركة بين الحكومات، التي شرع فيها فيما يتعلق ببرنامج للتنمية، لها أهمية بالغة في هذا

الشأن. وإلى جانب هذه المناقشات، فإن السلسلة المتصلة من المؤتمرات المعقودة أثناء عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، والتي تشمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، يمكن لها أن تسهم مساهمة حاسمة في تحقيق هذه الأهداف.

وإني على ثقة من أن لجنة التنسيق الإدارية سوف تواصل الاضطلاع بدورها في تشجيع تجديد توافق الآراء بشأن الأبعاد المترابطة للتنمية، وفي القيام ببناء على توافق الآراء هذا، بتصدر استجابة فعالة من جانب الأمانات التابعة للمنظومة.

مقدمة

ألف - لمحة عامة

- ١ - يشمل هذا التقرير أعمال لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الفرعية في عام ١٩٩٤.
- ٢ - ومن منطلق الاستجابة لمطلب لجنة البرنامج والتنسيق، يحاول التقرير أن يسلط الضوء على قضايا السياسة التي يبدو أنها تتطلب اهتماما خاصا من قبل الهيئات الحكومية الدولية المعنية.
- ٣ - والفرع الأول يتناول ما تقوم به لجنة التنسيق الإدارية من نظر مستمر في قضايا السياسة المتعلقة بتوزيع العمل داخل المنظومة، وكذلك في القضايا ذات الصلة الخاصة بتدفق الموارد من أجل التنمية. وفي الفرع الثاني، يوجد استعراض للسياسات والأولويات المتصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، وذلك استنادا إلى النظرة في هذا الموضوع من جانب لجنة التنسيق الإدارية نفسها وفي السلسلة الثامنة والعشرين للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية. والفرع الثالث يتضمن استعراضا للاستعدادات القائمة على صعيد المنظومة بأسرها فيما يتصل بالمؤتمرات الرئيسية: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)، وذلك فضلا عن الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهو يناقش أيضا عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. أما الفرع الخامس، فهو يتناول تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩٠/٤٧ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاثة سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة. والمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة مشمولة في الفرع الخامس. والفرع السادس يعالج المسائل المالية والإدارية ومسائل الموظفين. أما الفرع السابع، فإنه يجمل على نحو موجز عناصر أعمال لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥.

باء - القضايا المعروضة على الهيئات الحكومية الدولية كيما تنظر فيها

- ٤ - في الدورة الرابعة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٤، لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقوم بمهام التنسيق المنوطة به في سياق الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق؛ وارتأت أن بوسعها أن تساعد المجلس في أداء دوره عن طريق تركيز اهتمامها على البرمجة وتحديد القضايا ذات الأولوية؛ وطلبت أن توجه تقارير الاستعراض السنوية التي تقدمها لجنة التنسيق الإدارية نحو توفير المعلومات اللازمة لمساعدتها في أداء هذه المهمة. (A/49/16 (الجزء الأول)، الفقرة ٦٩).

٥ - وعند قيام لجنة التنسيق الإدارية بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز تماسك أنشطة الأمانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبعرض النتائج على الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة، فإنها ستحاول أن تسلط الضوء على القضايا التي تحتاج إلى معالجة من قبل الحكومات، مع التشديد على قضايا تنسيق السياسات التي تدخل في نطاق اختصاص الهيئات الحكومية الدولية المركزية.

٦ - وفيما يخص توزيع العمل داخل المنظومة والتعاون مع مؤسسات بریتون وودز، يلاحظ أن النتائج التي توصلت إليها لجنة التنسيق والإدارة حتى الآن، والواردة في التقرير الحالي وفيما سبق من تقارير، قد أسهمت في زيادة تفهم التوجيهات والسياسات الجديدة بالاتباع والمشاكل البارزة التي ينبغي تناولها. وعلى النحو المكرر في هذا التقرير، يلاحظ أن التقاسم المحسن للمسؤوليات والتعاون المعزز في المنظومة يتطلبان توضيحاً للأهداف العامة وتفهماً مشتركاً للمشاكل التي ستعالج والأنهج التي سيؤخذ بها. وهذا يتضمن تدفقاً مستمراً وفعالاً للمعلومات وللآراء المتبادلة. لا فيما بين الأمانات المعنية وحدها، بل أيضاً فيما بين الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. والاضطلاع بحوار منتظم وعملي وموجه نحو النتائج بين كافة الشركاء الذين يهمهم الأمر يمثل، في الواقع، شرطاً أساسياً لتمكين كيان غير مركزي، من قبيل كيان منظومة الأمم المتحدة، من تحقيق تعزيز نوعي للترتيبات المتعلقة بالتعاون في كامل تلك المجموعة الواسعة النطاق من القضايا التي تعالجها.

٧ - ولجنة التنسيق الإدارية قد خلصت أيضاً إلى نتيجة مفادها أن الوصول إلى مستوى كاف من الموارد يمثل مشكلة أساسية من المشاكل التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة أن كفاءة وصول الوكالات المتخصصة لمستويات متزايدة من الموارد تعد أمراً هاماً بصفة خاصة فيما يتصل بالاحتفاظ بقدرة تقنية مناسبة لدى المنظومة على صعيد دعم التنمية. ولقد شدد بشكل خاص على ضرورة الإبقاء على تلك القدرات الفريدة التي لدى الوكالات التقنية الأصغر حجماً.

٨ - وبشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا، يلاحظ أن لجنة التنسيق الإدارية قد أدركت، عند قيامها بتجديد القضايا ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها على الصعيدين الوطني والدولي وتوجيهات السياسات التي تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة، إن مستوى الجهود المبذولة حالياً من جانب المنظومة والمجتمع الدولي بصفة عامة لا يوازي على الإطلاق مستوى المشاكل التي تواجهها إفريقيا في الوقت الراهن، وإن التغلب على الأزمة السائدة في إفريقيا يقتضي زيادة الالتزامات والموارد زيادة فائقة على كلا الصعيدين الوطني والدولي. ومن ثم، فقد دعت اللجنة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الإفريقية، وتحفيز عبء الدين الخارجي، إلى جانب توفير دعم دولي من أجل تهيئة تنوع في إفريقيا وتمكين جهود البلدان الإفريقية من الاستفادة الكاملة من الفرص التي تحققها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٩ - ومن القضايا الرئيسية التي تتصل بالتنسيق على صعيد المنظومة، والتي انبثقت عن أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال العام الماضي، تلك القضية المتصلة بكيفية زيادة عمليات التعاون إلى أقصى حد

وتجنب الازدواجية فيما يتصل بإعداد ومتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية، التي تنظمها الأمم المتحدة. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكلها مؤتمرات قد أدت إلى آثار بعيدة المدى بالنسبة لأعمال منظومة الأمم المتحدة بكاملها أو ستؤدي مستقبلاً إلى هذه الآثار. يلاحظ أن ثمة أعمالاً تحضيرية مشتركة بين الوكالات كان يجري الاضطلاع بها في عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٧). وفي نطاق مواصلة اللجنة لجهودها الرامية إلى تعبئة مساهمة المنظومة في مجال دعم هذه المؤتمرات. يلاحظ أن ثمة سؤالاً كثيراً ما يتردد، وهو كيفية القيام على أفضل وجه بتناول الروابط القائمة فيما بين هذه المؤتمرات. وكل منها يتضمن، أو قد يتضمن، أنشطة للمتابعة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. بما في ذلك الإبلاغ من قبل البلدان والإبلاغ أيضاً من قبل الوكالات بشأن العديد من القضايا المشتركة أو الشاملة.

١٠ - وبغية تخفيف عبء الإبلاغ، إلى جانب تعزيز تماسك الإجراءات الوطنية والدولية وتقوية آثارها، مما يعد هدفاً أكثر أهمية، يبدو من الضروري بشكل متزايد أن يكون هناك إبراز لإطار مشترك من أطر العمل يتسم بمراعاة العلاقات والصلات القائمة بين القضايا التي تغطيها هذه المؤتمرات والتوصيات التي تنبثق عنها. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن اللجنة قد شرعت في العمل من أجل هذا الهدف، فإن استحداث مثل هذا الإطار سوف يتطلب الاهتمام الكامل من قبل الهيئات الحكومية الدولية التي تضطلع بالمسؤولية عن متابعة هذه المؤتمرات. كما أنه سيتطلب اهتماماً كبيراً من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وثمة مسألة تتصل بهذا أيضاً اتصالاً وثيقاً. وهي مسألة علاقة هذه المؤتمرات بوضع برنامج للتنمية.

١١ - وعلى صعيد أوسع نطاقاً، يلاحظ إن ضرورة تعزيز التماسك فيما بين الوكالات في كامل مجال بناء السلم، مع مراعاة الدور الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في حل النزاع وصون السلم، قد جرى التشديد عليها من قبل الأمين العام في الوثيقة المعنونة "ملحق لخطة للسلم" ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة" (A/50/60-S/1995/1). والأمين العام يقول في هذا التقرير:

"سأواصل جهودي في لجنة التنسيق الإدارية وفي علاقاتي الثنائية مع الرؤساء التنفيذيين لمختلف الصناديق والبرامج والمكاتب والوكالات لتحقيق تنسيق أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة في سياق السلم والأمن. وتستطيع حكومات الدول الأعضاء أن تدعم تلك الجهود. وينشأ كثير من مشاكل التنسيق من الولايات التي تفرضها أجهزة حكومية دولية مستقلة على الوكالات. وهي بذلك تستعصي على التنسيق داخل الأمانة العامة. وبناء على ذلك أوصي بأن تصدر الحكومات تعليمات لممثليها في مختلف الأجهزة الحكومية الدولية لضمان الاعتراف بأن التنسيق السليم شرط أساسي لنجاح المنظمة وبعدهم جعله رهينة للمنافسة والمباراة بين المؤسسات" (الفقرة ٩٦).

١٢ - وقضية أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، الذين يعملون في مواقع خطيرة في ضوء تلك العمليات المتزايدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على صعيد العالم بأسره، تتطلب أيضا اهتماما وثيقا من جانب الهيئات الحكومية الدولية المعنية. وقد وصفت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٤، بيانا في هذا الشأن، وقدم هذا البيان إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

أولا - قضايا السياسة العامة فيما يتصل بتوزيع العمل
داخل منظومة الأمم المتحدة والوصول للموارد

١٣ - أثناء عام ١٩٩٤، واصلت لجنة التنسيق الإدارية جهودها الرامية إلى تعزيز تماسك وتكامل الإجراءات المتخذة من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في سياق نظرها في قضايا السياسة العامة فيما يتصل بتوزيع العمل داخل المنظومة والوصول إلى الموارد. وهذا البند قد تصدر جدول أعمال كلا الدورتين العاديتين الأولى والثانية للجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٤

١٤ - وقد أدركت لجنة التنسيق الإدارية إن قضية توزيع العمل داخل المنظومة، من منطلق تقاسم المسؤوليات على نحو أكثر فعالية إلى جانب تعزيز التنسيق والتكامل، تشكل قضية ذات أهمية حاسمة، بل إنها في الواقع سبب من أسباب إنشاء اللجنة. ولقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة في ظل السياق السائد في الوقت الراهن والمتعلق بسرعة اتسام اقتصاد العالم بطابع شامل وإطراد ندرة الموارد، مما يعطي أهمية قصوى لقيام كل مؤسسة بالتركيز على نحو واضح على المجالات الأساسية لجوانب قوتها النسبية وبالتعاون مع المؤسسات الأخرى من أجل تهيئة مزيد من التكامل في معالجة القضايا الشاملة لقطاعات متعددة.

١٥ - وتوفير تفهم مشترك بشأن توجيهات السياسات العامة إلى جانب تحقيق توضيح كبير للأهداف العامة ينبغي لهما أن يكونا أساسا لتقاسم المسؤوليات فيما بين المؤسسات. وهذه الأنهج العامة يجب أن تحدد وتتابع على يد أفرقة من المؤسسات ذات الشأن فيما يتصل بمجموعات من القضايا التي تتصل ببعضها اتصالا وثيقا من أجل الاضطلاع بإجراءات تعاونية على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. والتدابير التعاونية الناجحة في مجالات من قبيل الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي والمناخ والمواد الكيميائية ينبغي لها أن تكون موضع محاكاة في الميادين الأخرى. والتجارب والدروس المستفادة في استحداث عملية غير مركزية للتنسيق، فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، ينبغي أيضا أن تكون موضع استناد عند القيام بصياغة استجابات عالمية للمبادرات الرئيسية الأخرى من قبيل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢). وثمة قضايا عديدة تتطلب اتخاذ إجراءات تعاونية، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وهذه القضايا جديدة بالمتابعة مع مراعاة دور اللجان الإقليمية.

١٦ - وقد شددت لجنة التنسيق الإدارية على وجوب القيام، في وقت واحد وبأسلوب متكامل، بمتابعة الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية. ومن شأن هذا أن يوفر بدوره إطارا لتحسين التعاون فيما بين مؤسسات بريتون وودز وسائر مؤسسات المنظومة. ولاحظت اللجنة أنه في الوقت الذي تجري فيه متابعة القضايا المتصلة بالإصلاحات الاقتصادية والنمو باهتمام بالغ وبدعم مالي من مؤسسات بريتون وودز على نحو أساسي، فإن متابعة الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية، بما فيها حماية حقوق الإنسان، تتسم بالتأخر، وهذا يرجع إلى نقص الموارد وكذلك إلى عدم توفر تقدير سليم للروابط القائمة فيما بين مختلف أبعاد التنمية. ومن ثم، فقد كانت هناك حاجة إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع التقدم الاجتماعي، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، وتعزيز تماسك السياسات والهيكل التنظيمية على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة مرة أخرى على أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي من شأنه أن يكمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي سياق هذا الإطار الشامل، ينبغي أن تكون هناك طرق ووسائل لزيادة استخدام الخبرة المتوفرة لدى سائر الوكالات المتخصصة من قبل مؤسسات بريتون وودز فيما تضطلع به من أنشطة تعاونية تقنية.

١٧ - ومن رأي لجنة التنسيق الإدارية أن الوصول لمستويات كافية من الموارد ما زال يشكل مشكلة من المشاكل الأساسية التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. وكان ثمة إدراك لأن قدرة المنظومة على تعبئة الموارد تتأثر بمجموعة متنوعة من الاعتبارات كما أنها تتأثر بالتصورات المتعلقة بكفاءة مؤسسات المنظومة وفعالية تكاليف أنشطتها. والميزات المقارنة للمنظومة، والتي ترجع إلى عالميتها وحيدتها وتعددية جوانبها وسعيها لأهداف تحظى باتفاق دولي، ينبغي لها بالتالي أن تكون مجالا للتعزيز من خلال إبراز قدرة المنظومة على اتخاذ إجراءات تعاونية لدعم كفاءة أنشطتها. ولاحظت اللجنة أن الوصول إلى مستويات متزايدة من الموارد يشكل أمراً أساسياً فيما يتعلق بصون وتقوية القدرات التقنية للوكالات المتخصصة في مجالات صلاحية كل منها. وفي نفس السياق، كان هناك تسليط للضوء على تلك الحالة الخاصة التي تواجهها الوكالات التقنية الأصغر حجماً، إلى جانب ضرورة إشراك هذه الوكالات في عملية صياغة الاستراتيجيات القطرية. ولقد جرى التشديد على ضرورة قيام المنظمات التمويلية والمؤسسات المالية بإيلاء مزيد من الاهتمام للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية، على أن يراعى أن ثمة مشاكل كثيرة من تلك المشاكل التي تتناولها هذه الوكالات التقنية تعد مشاكل عابرة للحدود.

١٨ - ولقد شدد أيضاً، بشكل واسع النطاق، على الحاجة إلى توثيق التعاون داخل المنظومة من أجل تعزيز الروابط بين الاحتياجات الطارئة والقصيرة الأجل والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وأشار إلى أنه ينبغي النظر إلى هاتين المجموعتين من الأنشطة باعتبارهما حلقتين متصلتين فيما يتعلق بأغراض التمويل.

١٩ - وطالبت لجنة التنسيق الإدارية بتهيئة مشاركات معززة فيما بين مؤسسات المنظومة وسائر القطاعات العاملة في مجال التنمية، بما فيها المصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تحسين نوعية وآثار أنشطتها وتوسيع نطاق ما لديها من دوائر عمل ودعم عام.

٢٠ - وعند مواصلة النظر في تلك القضايا في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٤، يلاحظ أن لجنة التنسيق الإدارية قد كرست اهتماما خاصا للترتيبات التعاونية فيما بين مؤسسات بريتون وودز، من ناحية أولى، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وسائر الوكالات المتخصصة، بما فيها الوكالات التقنية الأصغر حجما، من ناحية ثانية.

٢١ - وكررت لجنة التنسيق الإدارية القول بأن نظام التنسيق المقيم له دور رائد هام فيما يتعلق بدعم الحكومات المستفيدة، وتوفير تنسيق فعال بين كافة القطاعات الإنمائية، بما فيها الوكالات والمؤسسات التي لا تحظى بتمثيل ميداني. وخلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي أن تعزز، في هذا السياق، تلك الجهود الرامية إلى تشجيع تهيئة مزيد من التكامل بين مذكرات الاستراتيجيات القطرية والورقات الإدارية السياسية.

٢٢ - وكان من رأي لجنة التنسيق الإدارية أن جهود التنسيق مركزة على أفضل وجه بشأن: (أ) قضايا وحالات ومناطق جغرافية تحظى بأولوية محددة (ب) الاستعدادات المتعلقة بالمؤتمرات العالمية ومتابعة هذه المؤتمرات. ومن الواجب أن تواصل الإجراءات التعاونية والتكاملية، وخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مع الاستناد إلى تلك الأدوار والولايات المحددة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة، ومع الاستفادة من الأنهج المتنوعة لدى منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وشددت لجنة التنسيق الإدارية، بصفتها خاصة، على ضرورة الاضطلاع بتعاون وثيق فيما بين الوكالات في مجال بناء القدرات الوطنية على أساس الأولويات التي تحددها الحكومات، والجهود المنسقة والشاملة للمنظومة بأسرها، على صعيد بناء القدرات، لها أهمية خاصة فيما يتصل بكفالة الانتقال بشكل فعال من مرحلة الإغاثة والإصلاح إلى مرحلة التنمية. وكان هناك تشديد، في نفس السياق، على تنمية الهياكل الأساسية، وكذلك على أهمية مؤسسات بريتون وودز، إلى جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التشغيلية، مع الاضطلاع باستخدام فعال للخبرة الفنية المتوفرة لدى الوكالات التقنية الأصغر حجما وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٤ - ولقد وضع عدد من المقترحات والاقتراحات المحددة، فيما يتصل بمسألتي التعاون فيما بين المؤسسات وتحديد قضايا التنمية الموضوعية التي تتطلب اهتماما خاصا على الصعيد المشترك بين الوكالات، مما يجري الاسترشاد به الآن عند وضع تلك الترتيبات المتعلقة بإجراءات المتابعة، ومما كان موضعاً للمراعاة عند صياغة النتائج والتوصيات المتعلقة ببرنامج التنمية، والتي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين

ثانيا - الانتعاش الاقتصادي والتنمية بافريقيا

ألف - النظر من قبل لجنة التنسيق الإدارية

٢٥ - قامت لجنة التنسيق الإدارية، في مناقشتها بشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، بتسليط الضوء على النقاط التالية:

(أ) يشكل استمرار أزمة التنمية في افريقيا واحدا من أكبر التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله. ولا بد من استعادة الثقة في مستقبل افريقيا وتعزيزها:

(ب) يمثل ظهور جنوب افريقيا كبلد مستقل متعدد الأعراق وتعاظم التعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي والأداء الاقتصادي الايجابي لعدد من البلدان الافريقية تطورات مشجعة. ولكن عكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية عامة، يقتضي تجاوبا هائلا من جانب البلدان الافريقية ودعما متضافرا كبيرا من جانب المجتمع الدولي:

(ج) تستلزم المشاكل السياسية والانسانية في افريقيا التي تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام العام والتي تعد مظهرا لأزمة هيكلية ذات جذور أعمق اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع الشركاء لمعالجة أسبابها على أهم الأسس الضرورية. فالإجراءات الوقائية ليست واجبا أدبيا فحسب بل انها تشكل سبيلا من أكثر السبل فعالية لتجنب نشوب أزمات في المستقبل، تسبب المعاناة للبشر، وتؤدي إلى تشريد السكان وتدمير أساس التنمية. وفي حالات الأزمات الفعلية، ينبغي تصميم المساعدة الانسانية بحيث تكفل توافر سلسلة متصلة لا تنقطع من الاغاثة إلى الإصلاح والتنمية في الأجل الطويل:

(د) يوفر إنشاء إطار سياسي مستقر ذي قاعدة عريضة وإقامة الأمن والاستقرار أساسا للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تقديم المزيد من الدعم الخلاق والأوسع نطاقا للجهود التي تبذلها البلدان الافريقية من أجل مواصلة إقامة الديمقراطية والحكم السليم، وترسيخ حكم القانون واحترام حقوق الانسان وبناء نظم سليمة وعادلة في مجالي الخدمة المدنية وإقامة العدل:

(هـ) يعد بالمثل إنشاء إطار سليم ومستقر للسياسة الاقتصادية الكلية يوفر الدعم للنمو والعمالة ذا أهمية حاسمة لتحقيق النجاح. ولا بد للتكيف والتنمية أن ينجح معا لأنه لا يمكن لأحدهما أن ينجح بدون الآخر:

(و) يجب تشجيع القيام بثورة خضراء جديدة لتحقيق تحسن كبير في إدارة الموارد المائية وإحداث زيادة كبيرة في ري الأراضي المنزرعة وفي تطبيق الأساليب العلمية على الانتاج الزراعي، وذلك

بغية تحقيق الأمن الغذائي الأساسي، والتغلب على القيود الهيكلية الملزمة للممارسات الزراعية الحالية واستغلال الامكانيات القائمة؛

(ز) يجب، في نفس السياق، معالجة التردّي البيئي وآثاره السلبية على التنمية في الأجل الطويل عن طريق تحسين وتعزيز القدرات الوطنية من أجل إدارة قاعدة الموارد الطبيعية إدارة سليمة بيئياً؛

(ح) يقتضي بناء نظام حديث للنقل والاتصالات يتسم بأهميته الحاسمة أيضاً في التغلب على العقبات السوقية التي تواجه التنمية، اتباع نهج اقليمية والقيام باستثمارات طويلة الأجل؛

(ط) يقتضي التصنيع اللازم لتنويع قاعدة الانتاج وتوليد فرص للعمالة، لا سيما على ضوء الزيادة السريعة في سكان الحضر، اعتماد تدابير من شأنها خلق بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء؛

(ي) تعد تنمية الموارد البشرية والقدرة الادارية من العوامل الرئيسية للنجاح في كل مجالات العمل. ويستلزم ذلك التركيز على توفير التغذية الكافية؛ ووضع سياسة واستراتيجية شاملة في مجال الصحة؛ بما في ذلك مكافحة انتشار الأمراض؛ وتوفير التعليم للجميع وتكوين المهارات المتوسطة والرفيعة المستوى وتشكيل القدرة المؤسسية؛ وإيجاد فرص للعمل. ويجب كبح جماح تيار النمو السريع في السكان عن طريق وضع استراتيجيات انمائية واتباع نهج في مجال تنظيم الأسرة تهدف إلى الارتقاء بمركز المرأة في المجتمع.

٢٦ - وشدّت لجنة التنسيق الادارية على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تظل مشتركة اشتراكاً كاملاً في افريقيا. ومؤسسات المنظومة تولي، على نحو فردي وجماعي، أعلى أولوية للتنمية في افريقيا؛

٢٧ - ولقد ذكرت نجاحات كثيرة في جنوب افريقيا تتضمن القضاء على الفصل العنصري؛ وتجنب المجاعة في افريقيا الجنوبية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتلبية الاحتياجات الانسانية الطارئة لبلدان تواجه أزمات؛ وتعزيز المبادرات والاتفاقات الاقليمية؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة والاضطلاع بأنشطة تنفيذية في أجزاء كثيرة من القارة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعتمد على تلك التجربة بإجراء تحليل دقيق لعناصر نجاحها ووضع نهج تعاونية لتحقيق غايات وأهداف محددة؛

٢٨ - وعلى الصعيد القطري، كان هناك تشديد أيضاً على أن نظام المنسق المقيم يوفر أداة لتعزيز التنسيق حول القضايا والغايات المحددة ذات الأولوية. وقد هيأت ورقات إطار السياسة العامة وبرامج التكيف الهيكلي التي اعتمدها عدد كبير من البلدان الافريقية فرصة لزيادة التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وكان ذلك مثلاً في نطاق وضع المذكرات المتعلقة

بالاستراتيجيات القطرية. وبالمثل، ينبغي أن توفر استراتيجيات القضاء على الفقر التي تتبعها كثير من المنظمات أساسا لإقامة تعاون أقوى على الصعيد القطري:

٢٩ - وأقرت لجنة التنسيق الإدارية، مع هذا، بأن حجم الجهود الحالية المبذولة من جانب منظومة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي بصفة عامة، لا يضاهي بأي حال حجم المشاكل التي تجري مواجهتها في افريقيا. وللتغلب على الأزمة في افريقيا، يقتضي الأمر مضاعفة معدل الالتزامات والموارد المقدمة على الصعيدين الوطني والدولي:

٣٠ - وأعربت لجنة التنسيق الإدارية عن قلق بالغ إزاء تدني المساعدة الإنمائية الرسمية ودعت إلى اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية. ومن شأن تخفيض عبء الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، وتقديم الدعم لتحسين إدارة الديون، بالإضافة إلى تعبئة قدر أكبر من الموارد، أن يمكن البلدان الأفريقية من الانتقال من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية. وثمة حاجة أيضا إلى المساعدة الدولية لتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة تماما من الفرص التي تتيحها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة في الأجل القصير. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بالكامل الجهود الأفريقية الرامية إلى التنويع وخاصة من حيث زيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وأكدت اللجنة أنه لا بد لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في تعبئة الدعم الدولي لهذه التدابير.

٣١ - وفيما يتعلق بعملية المتابعة، مما سبق أن اقترحه الأمين العام، قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تشكل، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٥، لجنة توجيهية رفيعة المستوى تكون تابعة لها وعددا من الأفرقة المخصصة، وذلك من أجل القيام، أثناء عام ١٩٩٥، باستبانة المبادرات المشتركة بين الوكالات التي ستتحقق لدعم افريقيا وإقامة تعاون على المستوى القطري حول قضايا وغايات محددة؛ ووضع سيناريوهات للمستقبل؛ وتحديد خيارات السياسة العامة المطلوبة لتكثيف الدعم الدولي اللازم للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وحسيلة هذه المبادرات سترد في التقرير الشامل السنوي للجنة لعام ١٩٩٥.

باء - نتائج السلسلة الثامنة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية

٣٢ - ان السلسلة الثامنة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية كانت مكرسة من أجل أزمة التنمية المستمرة في افريقيا. ولقد أتاححت هذه السلسلة فرصة لاجراء حوار بين ممثلي الحكومات وأمانات الوكالات بشأن صياغة استجابة منسقة وفعالة للأزمة القائمة في المنطقة.

٣٣ - ولقد تضمنت سلسلة الاجتماعات هذه مناقشة كاملة للحالة الحرجة السائدة في افريقيا. وقد تناول أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق، في بياناتهم، عددا من القضايا المتعلقة بالسياسة العامة المتصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وأثاروا أسئلة بشأن القضايا الحرجة المتعلقة بتعبئة الموارد وتخصيصها والتنسيق فيما بين الوكالات، لاسيما على الصعيدين القطري والإقليمي، وضرورة إقامة علاقة مشاركة بين المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وأيضا بين مؤسسات بريتون وودز وسائر مؤسسات المنظومة.

٣٤ - وتناول ممثلو أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في بياناتهم عددا كبيرا من القضايا التي أثارها أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق وأبلغوا الاجتماعات المشتركة بالسياسات والاستراتيجيات التي تتبعها منظماتهم لدعم التنمية في افريقيا في ميادين اختصاصها وبالخطوات التي تتبعها منظماتهم لتعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات وإقامة علاقة مشاركة مع الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الشائبة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والقطاعات الإنمائية الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية لدعم التنمية في افريقيا.

٣٥ - وفيما يلي الاستنتاجات العامة المستخلصة من المناقشة.

(أ) رحبت الاجتماعات المشتركة بالنتائج والتوصيات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين (E/1994/123، الفقرة ٨٨) المتعلقة بخطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. والنتائج التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٤ (E/1994/123، الفقرة ٩٠):

(ب) طلبت الاجتماعات المشتركة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل على نطاق المنظومة، بالتعاون وثيق مع الحكومات الافريقية والمنظمات الإقليمية المعنية. مع أخذ استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية في الحسبان:

(ج) شاركت الاجتماعات المشتركة لجنة التنسيق الإدارية قلقها العميق الذي أعربت عنه إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعت إلى اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى افريقيا. وساد اتفاق عام بأن الأمر سيتطلب مستوى أعلى بكثير من الالتزام والموارد على الصعيدين الوطني والدولي للتغلب على الأزمة الافريقية. وأكد على أنه ينبغي تخصيص مستوى كاف من الموارد من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة عن طريق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة:

(د) تم الاعتراف بأن إجراء تخفيض كبير في عبء الدين الخارجي أمر ضروري لتمكين البلدان الافريقية من استعادة النمو والتنمية الدائمين. وهناك حاجة أيضا إلى المساعدة الدولية لتمكين البلدان

الافريقية من الاستفادة التامة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتقليل آثارها السلبية في الأجل القصير؛

(هـ) تم التأكيد على أهمية التنوع وأيضاً على ضرورة توفير الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتنوع اقتصاداتها عن طريق أمور منها تمتعها بإمكانية أكبر لوصول إلى الأسواق؛ كما تم التأكيد على الحاجة إلى مرفق للتنوع؛

(و) إن الحكم السليم بما فيه المساواة والشفافية، واتباع سياسة سليمة ومستقرة للاقتصاد الكلي وسياسات متناسقة وفعالة للإصلاح والتكيف الهيكلي تأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي، وتهيئة ظروف مؤاتية للتنمية ذات الوجهة السوقية، والاستثمار الأجنبي المباشر. تعتبر جميعها عناصر ذات أهمية متساوية للنجاح؛

(ز) تم التأكيد على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي الأساسي وتنمية قطاع الأغذية والزراعة. ومن الضروري التغلب على القيود الهيكلية المتأصلة في الممارسات الزراعية الحالية، وتحسين إدارة موارد المياه لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة، وتطبيق الأساليب التقنية العلمية في الانتاج الزراعي؛

(ح) أشير إلى أن التصنيع اللازم لتنوع قاعدة الانتاج وتهيئة فرص للعمل، لا سيما بالنسبة لسكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم بسرعة، يقتضي اتخاذ تدابير لتهيئة بيئة تشجع على الاستثمار الخاص؛

(ط) تم التأكيد على أهمية عكس اتجاه الترددي البيئي والتصدي لآثاره السلبية على التنمية الطويلة الأجل؛ وصدر نداء لتحسين وتعزيز القدرات الوطنية لإدارة قاعدة الموارد الطبيعية إدارة سليمة بيئياً؛

(ي) أشير إلى أن بناء المستوطنات البشرية وشبكة حديثة للنقل والاتصالات، وهما أمران هامان بنفس القدر للتغلب على العقبات التي تواجهها التنمية بسبب السوقيات، يتطلبان اتباع نهج إقليمية وتوفير استثمارات طويلة الأجل؛

(ك) تعد تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات عاملين أساسيين للنجاح في جميع مجالات العمل. وهما يتطلبان تركيزاً على التغذية الكافية، ووضع سياسة واستراتيجية شاملتين في مجال الصحة، بما في ذلك مكافحة انتشار الأمراض، وتوفير التعليم للجميع، وتكوين المهارات المتوسطة والرفيعة المستوى، وبناء القدرة المؤسسية، وتهيئة فرص للعمل. ويجب كبح جماح تيار النمو السكاني السريع عن طريق وضع استراتيجيات إنمائية واتباع نهج في مجال تنظيم الأسرة تهدف إلى الارتقاء بمركز المرأة في المجتمع؛

(ل) صدر نداء بالاجتماع لتعزيز التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجعله فعالاً لا سيما على الصعيد الميداني لضمان التنفيذ الفعال للبرامج والمشاريع وتحقيقها أقصى تأثير. وصدر نداء للاستفادة التامة من أدوات التنسيق مثل نظام المنسق المقيم ومذكرة الاستراتيجية القطرية والنهج البرنامجي والتنفيذ الوطني واللجان الميدانية. وأشار إلى ضرورة تعزيز التعاون والمشاركة مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا السياق، أبرز الدور التنسيق الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد الإقليمي. وأشار إلى أن قيام المنسقين المقيمين بعقد اجتماعات دورية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن يعزز التنسيق على الصعيد الميداني:

(م) أكدت الاجتماعات المشتركة على ضرورة تحسين الصورة وإبراز النجاح الذي تحقق في أفريقيا.

ثالثاً - الأعمال التحضيرية على صعيد المنظومة للمؤتمرات وللأحداث الدولية، ومتابعتها

٢٦ - إن ثمة جزءاً هاماً من الأعمال المشتركة بين الوكالات، أثناء هذا العام، قد تعلق بالمبادرات الرامية إلى تعبئة منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم الأعمال التحضيرية للمؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢). وهناك، في الواقع، برنامج دولي قوي للتنمية أخذ في التبلور في الوقت الراهن على أساس مستمر من خلال أعمال سلسلة متصلة من مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة. ومن الواجب أن توفر آليات فعالة وواقعية لتنفيذ الأهداف التي حددتها هذه المؤتمرات.

٢٧ - وينبغي، في هذا الصدد، استحداث إطار عام لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، سواء ما انعقد منها أو ما سوف ينعقد. والأهداف والمقاصد في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي أيدها ما سبق من مؤتمرات دولية ومؤتمرات للقمة، ينبغي أن تجمع وأن تحسب تكاليفها وأن ترتب على أساس الأولوية وأن توضع في منظور زمني معقول يفرض التنفيذ.

ألف - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٢٨ - اضطلع بالأعمال التحضيرية المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات تضم مراكز للتنسيق، وكانت هذه المراكز مشكلة من قبل كافة المؤسسات المعنية بمنظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وقد قامت فرقة العمل بدور فعال فيما يتصل بإبقاء وكالات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة على علم بالأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر، وكذلك فيما يتصل بكفالة صياغة مشروع برنامج عمل المؤتمر في إطار الاستنادة على نحو كامل من مساهمات المنظومة مع الاعتماد على المدخلات التحليلية والتقييمات السياسية الموفرة من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية. وهذا سوف يؤدي، بدوره، الى تيسير اضطلاع المنظومة بجهد متسق من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل بشكل فعال. والمبادرات المشتركة بين الوكالات والتي يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن لتحقيق هذا الهدف، والتي تتضمن حصيلة نظر لجنة التنسيق الادارية في هذا الموضوع في دورتها العادية الاولى لعام ١٩٩٥ سوف ترد في التقرير الشامل السنوي للجنة لعام ١٩٩٥.

باء - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٤٠ - في القرار ٩٢/٤٧، قررت الجمعية العامة أن تدعو لعقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية، وطلبت، في جملة أمور، الى هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وكذلك الى المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن تساهم مساهمة كاملة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة.

٤١ - وقامت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة، في دورتها الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير من عام ١٩٩٤، بالتشديد على ما تتسم به التنمية من طبيعة متكاملة، وكذلك على الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به شتى المؤسسات، بما فيها المؤسسات ذات المسؤوليات المالية، في مجالات اختصاصها من أجل نجاح عمليتي الإعداد والمتابعة فيما يتصل بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٢ - وأثناء العملية التحضيرية، وبالإضافة الى مداولات لجنة التنسيق الادارية بشأن القضايا التي ستعرض على مؤتمر القمة، عقدت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ اجتماعات عديدة مخصصة ومشاركة بين الوكالات بشأن مؤتمر القمة. وقامت وكالات وبرامج ومؤسسات المنظومة بتقديم تقارير ومساهمات الى الدورات الثلاث للجنة التحضيرية التي عقدت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وكذلك نظمت الأمانة العامة جلسات إحاطة للوكالات أثناء دورات اللجنة التحضيرية.

٤٣ - وطوال هذه العملية، يلاحظ أن مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة كانت نشطة في مجال تنظيم اجتماعات وحلقات تدريبية وحلقات دراسية ومناقشات للفرق، وذلك بشأن مواضيع متصلة بمؤتمر القمة. كما أنها قدمت مدخلات للأمانة العامة فيما يتعلق بإعداد مشروع برنامج مؤتمر القمة. ومن المتوقع لهذا المؤتمر أن تكون له آثار كبيرة بالنسبة لسياسات وأنشطة كافة مؤسسات المنظومة تقريباً.

جيم - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من
أجل المساواة والتنمية والسلم

٤٤ - في السنتين الأخيرتين، ما فتئ تشجيع المشاركة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على الصعيد الوطنية والاقليمية والدولية، محور اهتمام رئيسي لأعمال الاجتماع المشترك بين الوكالات والمخصص للمرأة. وفي آذار/مارس ١٩٩٤، قدم الاجتماع بياناً مشتركاً موجهاً الى لجنة مركز المرأة بشأن خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر.

٤٥ - وبالإضافة الى ذلك، نظم الأمين العام للمؤتمر مشاورات غير رسمية مشتركة بين الوكالات، في فترات كثيرة، من أجل تشجيع تنسيق الأنشطة وتقاسم المعلومات وتوفير المشورة والمدخلات لأمانة المؤتمر بشأن الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وبناءً على طلب أمانة المؤتمر، قامت وكالات ومؤسسات كثيرة بالأمم المتحدة، الى جانب التعليق على مشاريع خطة العمل، بالاسهام بشكل مستفيض في إعداد الوثائق المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بما في ذلك الوثيقة المعنونة "المرأة في اطار اقتصاد متغير: الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في عملية التنمية"، وثاني استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات بيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، والطبعة المستكملة من نشرة "المرأة في العالم".

٤٦ - ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة تقوم أيضاً على نحو نشط بدعم الأنشطة التحضيرية على الصعيد الوطني، ولقد اضطلعت بدور فعال في مجال مساندة المؤتمرات التحضيرية الاقليمية الخمسة التي عقدت تحت رعاية لجان الأمم المتحدة الاقليمية.

دال - مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢)

٤٧ - إن ثمة وكالات ومؤسسات كثيرة تابعة للأمم المتحدة تضطلع على نحو نشط بدعم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالتعاون معه فيما يتصل بالأعمال التحضيرية الموضوعية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) المقرر عقده في استانبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وهناك عدد كبير من هذه المؤسسات سيضطلع برعاية أنشطة محددة تتعلق بالمؤتمر أو سيقوم بها. ومن الجدير بالذكر، من بين هذه المبادرات، حلقة للمناقشة بشأن المرأة والطفل من إعداد منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، ومعرض عن ممارسات ادارة البيئة الحضرية السليمة من تنظيم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبدوة بشأن شبكات المجاري البديلة بالمدن الكبيرة تحت رعاية منظمة الصحة العالمية؛ وندوة أخرى عن المدن في القرن الحادي والعشرين: التسامح والمواطنة والتكامل الاجتماعي، من إعداد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وسوف تقوم اليونسكو أيضاً بتقديم تقرير الى المؤتمر عن ستة الى ثمانية من الأمثلة الهامة لاعادة تنشيط المدن الداخلية. وعلى الصعيد الوطني، يضطلع المنسقون المقيمون للأمم

المتحدة على نحو نشط بالمشاركة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر، وهم يساعدون في تشجيع الحوار فيما بين بلدان الجنوب بشأن الإدارة الحضرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) سوف تنظم حلقة للمناقشة عن التغييرات التكنولوجية للإنتاج الصناعي وآثارها على المواقع. وجامعة الأمم المتحدة سوف تضطلع، من خلال المعهد العالمي لبحوث الاقتصاديات الانمائية، بتنظيم حلقة دراسية عن المستوطنات البشرية في إطار العمليات السياسية والاقتصادية العالمية المتغيرة، والبنك الدولي سينظم حلقة للمناقشة عن الاستدامة في التنمية الحضرية. ومراكز التنسيق، التي حددت في كافة المؤسسات المعنية، سوف تحتفظ باتصال وثيق مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن هذه القضايا إلى جانب قضايا أخرى ذات صلة

هـ - الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة

٤٨ - أثناء عام ١٩٩٤، استمرت لجنة التنسيق الإدارية في تكريس اهتمامها نحو الأعمال التحضيرية على صعيد المنظومة للذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة. وقد كرر أعضاء اللجنة اعلان التزامهم بالتعاون النشط مع الأمم المتحدة حتى يصبح الاحتفال بهذه الذكرى فرصة لتعزيز صورة منظومة الأمم المتحدة وتوليد الدعم اللازم لها، مع إتاحة تسليط الضوء على منجزاتها إلى جانب إثارة التفكير في مستقبلها وفي التحديات التي تواجهها.

٤٩ - وكان من رأي لجنة التنسيق الإدارية أن من المهم أن يكون الاحتفال بهذه الذكرى موجها نحو الأنشطة الموضوعية الرامية إلى تثقيف الجمهور، وتهيئة دائرة أوسع نطاقا لمناصرة المنظومة، وإبراز استمرارية أهميتها في المستقبل. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، ينبغي أن يتضمن الاحتفال أكبر مشاركة ممكنة على الصعيد الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية، بما فيها المجتمعات الأكاديمية. وكانت هناك أهمية خاصة لمسألة دعم الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الوطنية على الصعيد المحلي، وذلك عن طريق المنسقين المقيمين وفي إطار مشاركة كافة الوكالات المعنية

واو - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٥٠ - ما زالت المسائل المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة تشكل بندا مدرجا في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٤.

٥١ - ولقد ركزت اللجنة المشتركة على توزيع وتقاسم المسؤوليات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من قبل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على رصد الاحتياجات المالية الجديدة والاضافية لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ نتائج المؤتمر. وقامت اللجنة المشتركة أيضا باستعراض نتائج

الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة، واتفقت على الاجراءات اللازمة لتعزيز دعم أعمال اللجنة. وفي هذا السياق، أعربت اللجنة المشتركة عن اهتمامها بشأن تشجيع تحقيق نهج أكثر توازناً فيما يخص جوانب عديدة من جوانب متابعة المؤتمر، بما في ذلك ما يلي:

(أ) ضرورة بلوغ توازن أفضل فيما بين الجوانب البيئية والامثالية لعملية متابعة المؤتمر، والقيام، من أجل تحقيق هذه الغاية، بتشجيع تحقيق مشاركة أكثر نشاطاً من قبل راسمي السياسات الامثالية والمالية على الصعيد الوطني في أعمال اللجنة؛

(ب) ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا المتصلة بالنواحي الاقليمية والوطنية العاجلة للاستدامة، وذلك الى جانب القضايا العالمية وعبر الوطنية؛

(ج) ضرورة تهيئة علاقة أكثر وثافة بين الاقتراحات الجديدة المتصلة بالبرامج القطاعية والوسائل اللازمة لتنفيذها، وذلك فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالقضايا الشاملة لقطاعات عديدة من قبيل التمويل والتكنولوجيا.

٥٢ - وعملاً بمقرر اتخذته لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٤، شرعت اللجنة المشتركة في استعراض شامل لأدائها، مما أدى الى اجراء تقييم كامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال القرن ٢١، وذلك من قبيل الاعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧.

٥٣ - ونظرت اللجنة المشتركة أيضاً في مسائل تتصل بأداء اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والمحيطات والمناطق الساحلية، كما أنها قامت، بشكل أولي وإلى حين تبلور حصيلة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، بتناول الآثار المتعلقة بالمنظومة والمترتبة على المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٥٤ - ومن منطلق استكمال أعمال اللجنة المشتركة، كان هناك استمرار في الاضطلاع، داخل منظومة الأمم المتحدة، بمبادرات مشتركة ترمي الى تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتوصيات محددة من توصيات اللجنة. ومن أحدث هذه المبادرات: وضع برنامج مشترك للأمم المتحدة في مجال بناء القدرات فيما يتصل بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً؛ والاضطلاع بأنشطة منظمة على نحو مشترك من قبل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجموعة "غات" في مجال التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لاجراء تقييم شامل للموارد المائية؛ ومواصلة العمل بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة؛ والإتيان بمبادرات جديدة في ميادين المستوطنات البشرية والمواد الكيميائية السامة والصحة والبيئة.

٥٥ - وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٤، كررت لجنة التنسيق الإدارية الاعراب عن التزامها بدعم لجنة التنمية المستدامة، ولاسيما عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ومديري المهمات لديها. وفي معرض القيام بذلك، اتفقت لجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة على أن ثمة حاجة إلى الانتقال من المرحلة الحالية المتعلقة بالاهتمام بالابلاغ إلى مرحلة جديدة تكون أكثر اتساما بطابع تنفيذي وعملي، وذلك من منطلق استجابة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وكذلك أيدت لجنة التنسيق الإدارية ما توصلت إليه اللجنة المشتركة من نتيجة تتعلق بضرورة تحقيق توازن أفضل فيما بين النواحي البيئية والانمائية للتنمية المستدامة في أعمال اللجنة وكذلك في متابعة المؤتمر بصفة عامة.

٥٦ - ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بالتحليل الذي أجرته اللجنة المشتركة لأثار السياسات المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة والمترتبة على حصيلة الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة. وشجعت كافة المنظمات المعنية بمراعاة قضايا السياسات التي حددتها اللجنة المشتركة، مراعاة كاملة، وذلك في أعمالها المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١.

٥٧ - وأعربت لجنة التنسيق الإدارية مرة أخرى عن مشاركتها للجنة المشتركة فيما تحس به من قلق نظرا لأن عبء متطلبات الابلاغ الناجمة عن اللجنة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وهو عبء متزايد التثاقل، قد يبعد موارد الأمانة عن الأعمال الموضوعية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ووجهت اللجنة المشتركة نحو التعجيل بنظرها في المقترحات المتصلة بتسليط عملية الابلاغ هذه.

٥٨ - وأيدت لجنة التنسيق الإدارية ما أوصت به اللجنة المشتركة من فتح باب عضويتها أمام كافة المؤسسات المعنية بمنظومة الأمم المتحدة. ورحبت أيضا ببدء سريان اتفاقية التنوع الاحيائي واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، ولاحظت أن تنفيذهما سيؤثر بشكل هام على المنظومة بأسرها.

زاي - متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

٥٩ - وفي الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٤، نظرت لجنة التنسيق الإدارية في الآثار المتعلقة بالمنظومة والمترتبة على حصيلة المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٦٠ - وأكد أعضاء اللجنة من جديد أنهم ملتزمون بالاسهام على نحو نشط في تنفيذ اعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر في إطار الولايات والموارد والبرامج المعتمدة لدى منظمة كل منهم. وسوف يتم هذا بطرق تتضمن:

(أ) تقييم أثر استراتيجيات وسياسات منظماتهم على التمتع بحقوق الانسان؛

(ب) النظر في مدى إمكانية وضع مؤشرات ومبادئ توجيهية عامة لهذا الغرض؛

(ج) القيام، على نحو دوري، بمعالجة وسائل إبراز نهج منسق لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشجيع وحماية حقوق الإنسان، ولاسيما حقوق أكثر الفئات ضعفاً بالمجتمع، وإدماج الاهتمامات المتصلة بحقوق الإنسان في الاستراتيجيات والبرامج؛

(د) تعزيز الترتيبات الاستشارية القائمة وتحسين استخدامها والقيام عند الاقتضاء بتوسيع نطاقها، وكذلك من أجل توفير إطار لمتابعة المؤتمر من شأنه أن يؤدي إلى تيسير تحديد الأولويات وتبادل الخبرات وتنسيق الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية المناسبة؛

(هـ) تعزيز برامج التدريب في حقول حقوق الإنسان فيما يتعلق بالموظفين المدنيين الدوليين، وخاصة من يعمل منهم في ميادين التنمية والمساعدة التقنية وصنع السلم وبناء السلم؛

(و) دراسة سبل تيسير تهيئة نبادل أكثر استظاماً للمعلومات ذات الصلة في داخل المنظومة، والوصول إلى هذه المعلومات، وذلك عن طريق القيام، على سبيل المثال بإنشاء قواعد متوافقة للبيانات؛

(ز) مساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والتعاون معه، وذلك فيما يتصل به من مسؤوليات تنسيقية على صعيد المنظومة.

رابعاً - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦١ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة لها، استعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب الأحكام ذات الصلة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/١٩٩٤ بشأن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أنشطة المجلس، والمقرر ٢٩٣/١٩٩٤ بشأن الاجتماع الرفيع المستوى للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس لعام ١٩٩٥.

ألف - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة
الأمم المتحدة

٦٢ - قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في دورتها الرابعة، باستعراض الترتيبات المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل

التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٥. وتعهد أعضاء اللجنة بالمشاركة على نحو كامل في كافة مراحل هذه العملية، بما في ذلك إعداد وسائل دراسة استقصائية وإجراء دراسات ميدانية ومراجعة البيانات وخيارات السياسات. والمسؤولية النهائية عن إعداد التقرير ستقع، كما حدث في الماضي، على عاتق الأمين العام.

٦٣ - وإلى حين إنجاز تقرير عام ١٩٩٥ عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة، ترد أدناه معلومات عن عدد من المواضيع الفرعية للأنشطة التنفيذية.

مذكرة الاستراتيجية القطرية

٦٤ - خلال عام ١٩٩٤، تزايد اهتمام الحكومات بإعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية. ولقد تبين هذا من اطراد عدد البلدان التي أكدت، أثناء الجزء الثاني من عام ١٩٩٤، أنها تنوي المضي في عملية تتعلق بمذكرة الاستراتيجية القطرية، وهذا العدد يبلغ ٦٨ تقريباً الآن. وبحلول نهاية العام، كان هناك بلد واحد قد أنجز مذكرته واعتمدها رسمياً، كما قامت ثلاثة عشر بلداً بتقديم مشاريع نهائية. ومن المتوقع من مجموعة أخرى، تضم ٢٥ بلداً، أن تنهي مشروعاً أولياً خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥.

٦٥ - ومن المتوخى أنه سيتم، خلال عام ١٩٩٥، إنجاز مذكرات للاستراتيجية القطرية بعدد يكفي للاضطلاع بتقدير مبدئي موثوق لقيمة هذه المذكرات بوصفها أداة من أدوات التنسيق. وكما سبق الذكر، يلاحظ أن لجنة التنسيق الإدارية قد أبدت اهتماماً كبيراً بتحقيق مزيد من التكامل بين مذكرات الاستراتيجية القطرية والورقات الإطارية السياسية المعدة تحت رعاية مؤسسات بريتون وودز.

تقييم النهج البرنامجي

٦٦ - لاحظت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أن ثمة تفاوتات في إنفاذ النهج البرنامجي، مما يتضمن وجود حاجة إلى اتباع طرق مختلفة للرصد والتقييم. ودعت اللجنة الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم إلى النظر في هذه القضية عند استعراضه للمبادئ الإرشادية المتعلقة بوضع منهجية للرصد والتقييم. وقد أنجز الفريق، في اجتماعه المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مبادئ توجيهية عن هذا الموضوع كيما تنظر فيها اللجنة الاستشارية في دورتها الخامسة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٥.

التدريب في مجال الأنشطة التنفيذية

٦٧ - استمر، بشكل مرض، برنامج التدريب في مجال الأنشطة التنفيذية، الذي يضم مسؤولين وطنيين وموظفين بمنظومة الأمم المتحدة، وذلك بالاضطلاع بحلقات عمل للتنسيق الميداني فيما يتعلق بممثلي منظومة الأمم المتحدة، وحلقات عمل للمتابعة على الصعيد القطري، وبرامج لبناء القدرات في مجال صياغة المشاريع، وحلقات عمل عن الإدارة من أجل تدريب "المدرّبين". وقد ووفق على عزو اختصاصات جديدة

للفريق الاستشاري المعني بالتدريب، مما من شأنه أن يؤدي الى زيادة التعاون في هذا الميدان داخل المنظومة.

باء - نظام المنسق المقيم

٦٨ - استمرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في عملها الرامي الى تعزيز نظام المنسق المقيم ووضع بيان موحد بشأن دور واختصاصات المنسقين المقيمين. وثمة فريق عامل قد اجتمع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ للاضطلاع بالعمل بشأن استكمال صلاحيات المنسقين المقيمين والعناصر ذات الصلة، وذلك بناء على قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وسوف تُستعرض النتائج ذات الصلة على يد اللجنة الاستشارية في دورتها الخامسة.

٦٩ - وقامت اللجنة الاستشارية بالنظر على نحو مستفيض في التقارير السنوية للمنسقين المقيمين. واقترحت أن تركز هذه التقارير في المستقبل على مواضيع مختارة، وارتأت زيادة الاهتمام بإعدادها بشكل مشترك في إطار مسؤولية المنسق المقيم. وكان هناك رأي عام يطالب بوجوب زيادة استخدام هذه التقارير من قبل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مع توفير إجابة أكثر موضوعية بالنسبة لها.

٧٠ - وفيما يخص الاحتياجات من الموارد، سواء كانت بشرية أم مالية، بالنسبة لنظام المنسق المقيم، لاحظت اللجنة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم في الوقت الراهن باستعراض تكاليف ممارسة أعمال المنسق المقيم على يد ممثليه المقيمين. واتفق على استحداث طرق مبتكرة لتمويل نظام المنسق المقيم وعرضها على لجنة التنسيق الإدارية.

خامسا - المساعدة المقدمة الى البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٧١ - في الفقرة ٦٥ من التقرير المتعلق بالجزء الأول من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق (A/49/16) (الجزء الأول)، "أبرزت اللجنة أهمية مواصلة جهود الأمين العام، بما فيها تلك الجهود المبذولة بصفة رئيس لجنة التنسيق الإدارية، في حشد وتنسيق المساعدة المقدمة الى البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، وطلبت اليه مواصلة هذه الجهود وتقديم تقرير عن نتائجها في التقرير الشامل التالي الذي تقدمه لجنة التنسيق الإدارية". والبلدان المشار إليها هي البلدان التي تضررت من جراء الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على العراق ويوغوسلافيا السابقة.

٧٢ - والقضايا الأساسية والموضوعية ذات الصلة قد وردت في تقرير الأمين العام الذي أعد عملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن بشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول كنتيجة للجزءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705).

٧٣ - والجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير المساعدة للبلدان المتضررة الـ ٢١، التي احتجت بالمادة ٥٠ من الميثاق فيما يتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الجزاءات المفروضة على العراق، قد تم تناولها لأول مرة في التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٢ (E/1993/47/Add.1). والتقرير الشامل للأمين العام بشأن تطبيق المادة ٥٠ (A/48/573-S/26705) قد تضمن أيضاً معلومات تفصيلية عن أنشطة المساعدة المصطلح بها في هذا الصدد من قبل المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والمصارف الإنمائية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبعد ذلك، ورد في التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٢ أنه بالرغم من أن عمليات الطوارئ ومشاريع المساعدة الخاصة لصالح البلدان الـ ٢١ المتضررة قد أنجزت إلى حد بعيد، فالأنشطة الجارية للمكونات ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة، في حدود اختصاصاتها والموارد المتاحة، مازالت تأخذ في الاعتبار المشاكل الاقتصادية الخاصة للبلدان المتضررة (E/1994/19، الفقرة ٦٠).

٧٤ - وفي عام ١٩٩٤، يلاحظ أن جهود التكيف التي تبذلها الدول المتضررة الـ ٢١، قد ازدادت عمقا. وخلال هذا العام، كان هناك استمرار في الاضطلاع بالأنشطة الجارية لمنظومة الأمم المتحدة في تلك البلدان وفي المناطق التي كانت أشد تضرراً بسبب أزمة الخليج وآثارها الطويلة الأجل.

٧٥ - والتقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٢ قد أجمل أيضاً التدابير التي اتخذها الأمين العام والأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، في إطار المادة ٥٠ من الميثاق، استجابة للمشاكل السياسية الخاصة لثمانية بلدان لحقها أثر سبب من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (E/1994/19، الفقرات ٦١-٦٦). ولقد وردت أيضاً معلومات مفصلة عن استجابة منظومة الأمم المتحدة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأنشطة ذات الصلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مشاركتها في المبادرات الإقليمية وترتيبات المتابعة تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (A/49/356).

٧٦ - وبموجب القرار ٢١/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أحاطت الجمعية العامة علماً في جملة أمور، بتقرير الأمين العام (A/49/356) ولاسيما الاستنتاجات الواردة فيه، واعترفت بالحاجة الملحة إلى وجود استجابة متضافرة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة بطريقة أكثر فعالية بالنظر إلى ضخامتها وما للجزاءات من أثر ضار على تلك الدول؛ ودعت المؤسسات

المالية الدولية الى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الاقتصادية للدول المتضررة الناجمة عن تنفيذ الجزاءات والأثر الاجتماعي العكسي وإلى أن تنظر، في جملة أمور، (أ) في الكيفية التي يمكن بها أن تكون المرافق القائمة لصندوق النقد الدولي مفيدة للدول المعنية بغية تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة (ب) في الكيفية التي يمكن بها أن تؤدي اجتماعات الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير المعنية بالبلدان قيد النظر، والمقرر عقدها في عام ١٩٩٥، إلى زيادة المساعدة على تعبئة موارد إضافية لتخفيف الخسائر والتكاليف التي تتكبدها تلك البلدان؛ وطلبت إلى الأجهزة المختصة والبرامج والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تراعي، لدى برمجة أنشطتها الإنمائية، الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة، وأن تنظر في تقديم المساعدة إلى هذه الدول من مواردها البرنامجية الخاصة؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يسعى بشكل منتظم للحصول على معلومات من الدول والأجهزة والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن، وأن يقدم كذلك تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٧٧ - وعملاً بهذا القرار، سيقدم الأمين العام تقريراً آخر يتضمن معلومات واردة من الهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٧٨ - وفي تطور ذي صلة، قامت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من قرارها ٥٨/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، بدعوة الأمين العام إلى أن يقدم، قبل دورة اللجنة الخاصة في عام ١٩٩٥، تقريراً عن مسألة تنفيذ أحكام الميثاق، بما في ذلك المادة ٥٠، فيما يتصل بالمشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول والناشئة عن تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من الميثاق. على أن يتضمن تحليلاً للمقترحات والاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة، الواردة في تقرير اللجنة الخاصة عن دورتها لعام ١٩٩٤ (A/39/33)، مع إيلاء الاهتمام اللازم للسبل والوسائل العملية التي يمكن اتباعها لتنفيذ أي من تلك الاقتراحات أو المقترحات. وفي الفقرة ٤ (أ) '١١' من نفس القرار طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة أن تقوم، في دورتها في عام ١٩٩٥، بمواصلة النظر، على سبيل الأولوية، في الاقتراحات الخاصة بتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتأثرة بتطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك ورقة العمل التي قدمت في هذا السياق إلى اللجنة الخاصة خلال دورتها السابقة (A/AC.182/L.79).

٧٩ - وبعد ذلك، وفي وثيقة معنونة "ملحق لخطة للسلام. ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة" (A/50/60-S/1995/1)، وفي سياق الصكوك المتعلقة بالسلام والأمن "حيث ظهرت صعوبات لم تكن متوقعة، أو لم تكن متوقعة إلا جزئياً، وحيث تعين على الدول الأعضاء أن تتخذ قرارات صعبة"، قام الأمين العام بتسليط الضوء على القضايا الرئيسية في مجال الجزاءات. وفي الفقرة ٧٣ من هذه الوثيقة، قال الأمين العام

"هناك حاجة ماسة الى اتخاذ إجراء للاستجابة للتوقعات التي تطرحها المادة ٥٠ من الميثاق. فالجزاءات هي إجراء يتخذ بصورة جماعية من جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وينبغي أن تتحمل التكاليف اللازمة لتطبيقها، شأنها شأن غيرها من التكاليف (مثل تكاليف أنشطة صنع السلام وحفظ السلام)، جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة وألا يقتصر تحملها على العدد القليل منها الذي يشاء سوء حظه أن يكون من جيران البلد المستهدف أو شريكا اقتصاديا رئيسيا له".

٨٠ - ومن أجل معالجة المشاكل القائمة في مجال الجزاءات، اقترح الأمين العام إنشاء آلية للاضطلاع بالمهام الخمس التالية:

(أ) تقدير الأثر الممكن للجزاءات على البلد المستهدف وعلى بلدان ثالثة، وذلك بناء على طلب مجلس الأمن وقبل فرض الجزاءات؛

(ب) رصد تطبيق الجزاءات؛

(ج) قياس آثار الجزاءات من أجل تمكين مجلس الأمن من ضبطها بدقة بغية الوصول بأثرها السياسي الى أقصى حد وتقليل الأضرار التبعية الى أدنى حد؛

(د) ضمان توصيل المساعدة الانسانية الى الفئات الضعيفة؛

(هـ) استكشاف سبل مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من أضرار تبعية، وتقييم المطالبات المقدمة من تلك الدول بموجب المادة ٥٠.

٨١ - ولما كان الغرض من هذه الآلية هو مساعدة مجلس الأمن، فإنه سيتعين أن يكون مكانها في الأمانة العامة للأمم المتحدة. غير أنه ينبغي تمكينها من الاستفادة من الخبرة المتوافرة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة خبرة مؤسسات بريتون وودز. وسيتعين على الدول الأعضاء أن تقدم دعمها السياسي لهذا الاقتراح، سواء في الأمم المتحدة أو في الهيئات الحكومية الدولية للوكالات المعنية، وذلك اذا ما أريد تنفيذه بفعالية.

سادسا - المسائل الإدارية

ألف - قضايا الموظفين

تنظيم الأداء

٨٢ - قامت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٤، باستعراض المقترحات المقدمة من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والمتعلقة بوضع استراتيجية لتحسين الفعالية والمسؤولية الإداريتين داخل المنظومة على جميع الأصعدة، من خلال نظم موضوعية لتقييم الأداء، وتوفير مكافآت وجوائز مناسبة، وتقديم برامج تدريبية فعالة.

٨٣ - وأيدت لجنة التنسيق الإدارية مبادرة اللجنة الاستشارية في مجال وضع نموذج أولي لتقرير الأداء، يستند إلى أهداف الأداء وكفاءات الأفراد، ومبادئ توجيهية مرافقة لهذا النموذج، وشجعت المنظمات التي لم تدخل بعد تقييمات للأداء تتسم بمزيد من الدقة فيما يتصل بكافة مستويات الموظفين على القيام بذلك. والتقدم المحرز في هذا السبيل سوف يستعرض في عام ١٩٩٥.

دراسة تطبيق مبدأ نوبلمير

٨٤ - أعربت لجنة التنسيق الإدارية، في كلا دورتيها العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٤، عن قلقها إزاء استمرار عدم وجود تنافسية ما في شروط خدمة موظفي الفئة الفنية وما فوقها بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأبدت اللجنة تقديرها وترحيبها إزاء ما قرره الجمعية العامة، في القرار ٢١٦/٤٧، بمطالبة لجنة الخدمة المدنية الدولية بدراسة كافة جوانب تطبيق مبدأ نوبلمير بهدف كفالة تنافسية النظام الموحد بالأمم المتحدة، مع تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٨٥ - وأظهرت لجنة التنسيق الإدارية أسفها لأن استجابة لجنة الخدمة المدنية الدولية لهذا الطلب كانت قاصرة على عدد من التعديلات التقنية التي تعد ذات طابع ثانوي، وكان من رأيها أن مثل هذا النهج المحدود والمجزأ لا يمثل استجابة لروح ونص مطلب الجمعية العامة.

٨٦ - وأشارت لجنة التنسيق الإدارية إلى أن إعادة تقييم ذلك المبدأ الموضوع في عام ١٩٩١، والذي يستند إليه تقدير الأجور في النظام الموحد، قد أصبحت واجبة منذ وقت طويل، وكررت بعد ذلك الإعراب عن قلقها لأن نظام الأجور الراهن قد صار قديما ولا بد من إصلاحه حتى يصير قادرا على المنافسة مع النظم السائدة في وكالات التمويل والمعونة الثنائية والوكالات الأخرى المتعددة الأطراف. وكان من رأي لجنة التنسيق الإدارية أن هذا له أهمية خاصة في الوقت الذي تطالب فيه المنظومة بطلبات جديدة تتضمن برامج مطردة التنوع والتعقيد.

٨٧ - وأكدت لجنة التنسيق الإدارية أنها مهتمة أساساً بتحقيق تحديث ملموس لتطبيق مبدأ نوبلمير يكون من شأنه أن يعكس، في جملة أمور، تدويل القوى العاملة. ومن المعروف أن مستويات الأجور التي يقدمها أرباب الأعمال الدوليون الآخرون، مثل مؤسسات بريتون وودز وبعض المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى، أكثر تنافسية من الأجور السارية في النظام الموحد.

٨٨ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد حصلت على تحليل مقارنة لهيكل وبرامج عمل ثلاث مجموعات من المنظمات الدولية إلى جانب هيكل وبرامج النظام الموحد للأمم المتحدة، مع تحليل تاريخي لسياسات التعويض بالأمم المتحدة. وهذه التحليلات قد أدت من بين جملة أمور، إلى الخلو إلى عدد من النتائج: فالطاق العام المستمر لسياسة المرتبات هو ضرورة اجتذاب كفاءات رفيعة المستوى والاحتفاظ بها؛ ولا يوجد ما يحول دون القيام بإعادة تحديد طريقة التطبيق الحالية لمبدأ نوبلمير في إطار النظام الموحد للأمم المتحدة من حيث المرتبات والبدلات وسائر شروط الخدمة؛ وأنه توجد أوجه شبه كبيرة بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة الخدمات المدنية الدولية الثلاث (البنك الدولي والمنظمات المنسقة والاتحاد الأوروبي) التي تتنافس مع الأمم المتحدة في مجال الموظفين.

٨٩ - وكان من رأي لجنة التنسيق الإدارية أن تقاعس لجنة الخدمة المدنية الدولية لدى ردها على طلبات الجمعية العامة والرؤساء التنفيذيين للنظام الموحد لا يمكن تبريره بناءً على نقص المعلومات أو عمليات الدعم التقني المقدمة من المنظمات، فهذه المعلومات والعمليات كانت كاملة ومستفيضة. ومن ثم، فإن لجنة التنسيق الإدارية تحث لجنة الخدمة المدنية الدولية، بقوة، على إنجاز الدراسات التي أذنت بها الجمعية العامة في القرار ٢١٦/٤٧، وأن تقدمها إلى لجنة التنسيق الإدارية كيما تنظر فيها في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٥.

أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

٩٠ - ناقشت لجنة التنسيق الإدارية على نحو مستفيض القضايا المتصلة بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وأعرب أعضاء اللجنة، الذين يرون أن سلامة وأمن الموظفين في غاية الأهمية، عن تقديرهم لأعمال مكتب منسق الأمن بالأمم المتحدة، وأجروا مناقشة واسعة النطاق عن تعزيز تدابير حماية أرواح موظفي الأمم المتحدة العاملين في مواقع خطيرة وكذلك عن السياسات التي تنظم إجلاء الموظفين.

٩١ - ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بمبادرة الجمعية العامة المتعلقة بإبرام اتفاقية بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها، مع هذا، لأن الصيغة الحالية لمواد النص التفاوضي المنقح لمشروع الاتفاقية، والتي تغطي نطاق التطبيق والتعاريف، من شأنها أن تستبعد من نطاق صلاحية الاتفاقية المقترحة غالبية الأنشطة العادية والطائرة التي تضطلع بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتي لا تشكل جزءاً من عملية حفظ السلم. رغم أن هذه الأنشطة يجري الاضطلاع بها عادة جنباً إلى جنب مع عمليات حفظ السلم. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه كانت هناك حالات عديدة

تضمنت الاضطلاع بأنشطة لمنظومة الأمم المتحدة، تشمل عمليات إغاثة طارئة، خارج نطاق الولايات المأذون بها من قبل مجلس الأمن، ولكن بصحبة عملية من عمليات حفظ السلم. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة أنشطة غوثية طارئة وأنشطة أخرى للأمم المتحدة قد بدأت، في حالات كثيرة، قبل وقت طويل من قيام مجلس الأمن بتناول الحالة في بعض البلدان وبالإذن بالاضطلاع بعمليات من عمليات حفظ السلم بها.

٩٢ - وفي ضوء مراعاة أن غالبية الموظفين الميدانيين تتولى أنشطة مأذون بها من قبل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو هيئات إدارة برامج الأمم المتحدة أو صناديقها أو وكالاتها المتخصصة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن لجنة التنسيق الإدارية قد أشارت إلى أن أعمال هؤلاء الموظفين لا تقل خطورة عن أعمال من يشاركون في عمليات حفظ السلم.

٩٣ - ومن منطلق التشديد على أهمية حماية مئآت من الموظفين المتفانين، الذين يعرضون حياتهم للخطر أثناء العمل في خدمة منظومة الأمم المتحدة، أعربت لجنة التنسيق الإدارية عن رأي مفاده أن كافة الموظفين العاملين مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يكونوا مشمولين في إطار الاتفاقية.

باء - القضايا المالية

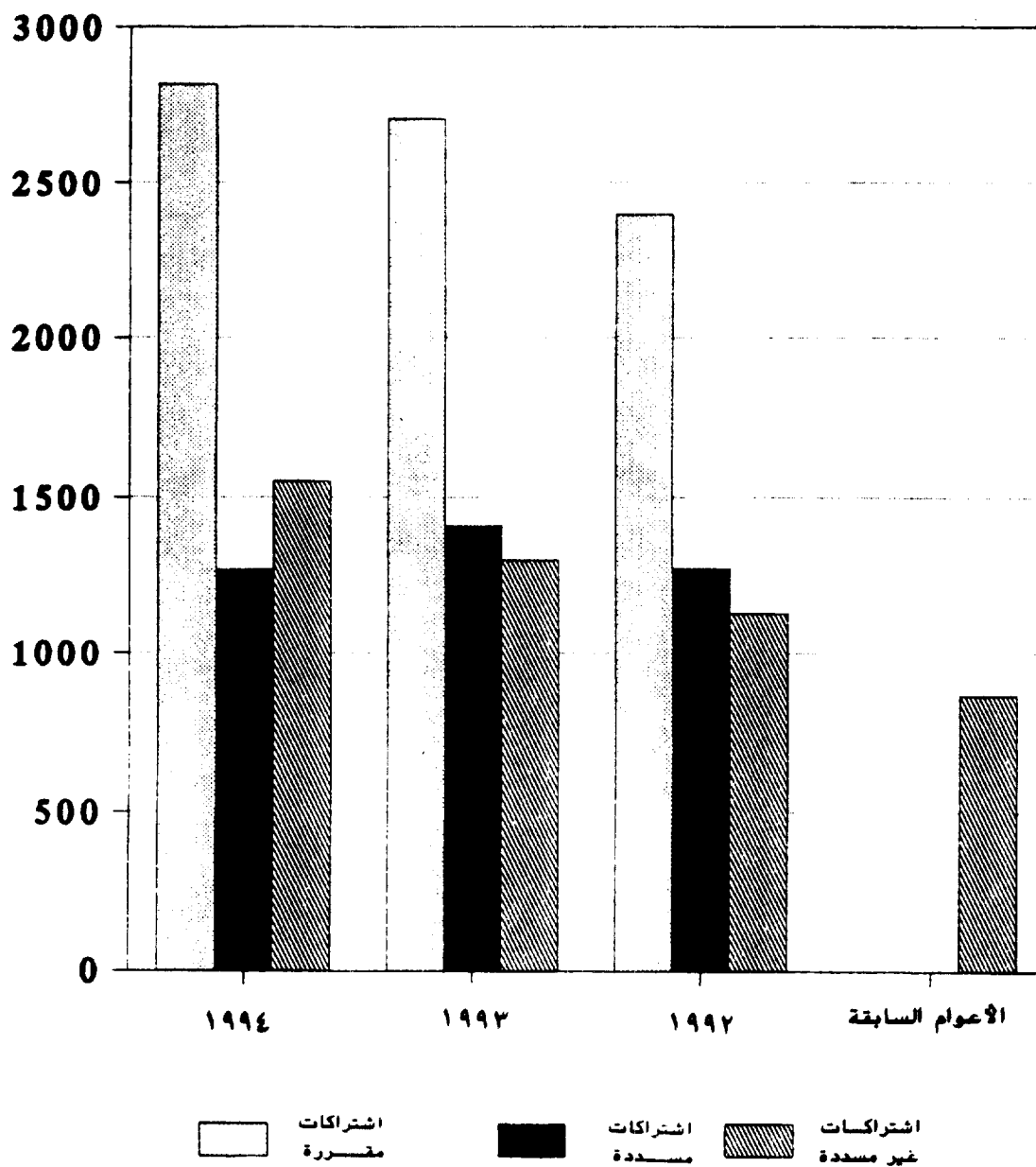
الحالة المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩٤ - استمرت لجنة التنسيق الإدارية في استعراض الحالة المالية لمؤسسات المنظومة في عام ١٩٩٤. وقد أظهرت الإحصاءات التي جمعت تحت رعاية اللجنة (انظر الشكل) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أن المبالغ غير المدفوعة والمستحقة لتلك السنة بموجب الميزانيات العادية ذات الأنصبة المقررة تقارب ٥٥٢ مليون دولار، أي أكثر من ٥٥ في المائة من مجموع الاشتراكات، رغم أن الأنظمة المالية للمؤسسات، التي لها ميزانيات ذات أنصبة مقررة، تنص عموماً على أن الاشتراكات واجبة ومستحقة الدفع في ١ كانون الثاني/يناير من السنة التي تخصها. والاشتراكات غير المسددة في نفس الموعد من عام ١٩٩٣ قد بلغت حوالي ٣٠٠ مليون دولار (أي ٤٥ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٣)، كما أنها بلغت في عام ١٩٩٢، ١٢٨ مليون دولار (أي ٤٧ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٢). والمتأخرات المتراكمة من اشتراكات الميزانيات العادية ذات الأنصبة المقررة، عن الأعوام السابقة، قد بلغت حوالي ٨٦٧ مليون دولار، أي ٣١ في المائة تقريباً من الاشتراكات المقررة لعام ١٩٩٤ في نفس الموعد. ورغم كثرة كبار المشتركين الذين تقيّدوا بشدة بالتزاماتهم المالية، فإن ثمة جزءاً كبيراً من الاشتراكات غير المسددة، سواء بالنسبة للعام الحالي أو الأعوام السابقة، ترجع إلى عدم التسديد من قبل بعض من كبار المشتركين. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الاستعراض السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الشؤون المالية وشؤون الميزانية) بشأن أداء النظم الحالية للحوافز والجزاءات والذي وضع من أجل التعجيل بسداد الاشتراكات المقررة، قد أكد ما سبق الخلوص إليه من استنتاجات وهو أن نظم الجزاءات لا تزال فعالة بصفة عامة، ومع هذا، فإن فائدة نظم الحوافز في تحقيق الهدف تكتنفها الشكوك فيما يبدو.

الحالة المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

(بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)

الاشتراكات في إطار الميزانيات العادية ذات الأنصبة المقررة



٩٥ - والحالة المالية العامة، فيما يتصل بالأمم المتحدة، لا تزال بعيدة عن الاستقرار، وخاصة فيما يتعلق بتلقي الاشتراكات المقررة من أجل أنشطة حفظ السلم. والمؤسسات التي لديها برامج من برامج التعاون التقني ما زالت تعاني من جراء ركود حالة التبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة أسلوب التنفيذ الوطني.

تنسيق البيانات المالية

٩٦ - في سياق استمرارية تطور المعايير المحاسبية الموحدة التي صدرت في عام ١٩٩٢، بدأت لجنة التنسيق الإدارية في العمل في عام ١٩٩٤ بشأن المعايير المتصلة بتنسيق البيانات المالية. وقد قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون المالية وشؤون الميزانية) بعقد ورصد اجتماعين لكبار المتخصصين في الحسابات بمؤسسات المنظومة. كما عقد اجتماع غير رسمي مع المجموعة التقنية لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة من أجل مناقشة تقدم العمل. وقد أدت هذه الاجتماعات إلى وضع مشروع أولي للمعايير، ومن المتوقع له أن يوضع في قالب نهائي بحلول نهاية عام ١٩٩٥.

التقارير الإحصائية

٩٧ - وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قدمت لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، التقرير الثالث المتعلق بحالة الميزانية والشؤون المالية لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/49/588)، وهو يتضمن معلومات على صعيد المنظومة بشأن الميزانيات العادية والاشتراكات المقررة وصناديق رؤوس الأموال العاملة ونفقات وإيرادات التبرعات. وفي ضوء التعليقات المقدمة أثناء المناقشة المتعلقة بالتقرير الثاني (A/47/746)، أدرجت بيانات مفصلة إضافية بشأن الاشتراكات المقررة والطوعية من جانب الدول، وذلك للاستعاضة عن البيانات التي سبق تقديمها في الماضي إلى لجنة الاشتراكات.

قضايا مالية أخرى

٩٨ - قامت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً أثناء عملها بشأن مسائل الميزانية والمسائل المالية والمسائل ذات الصلة في عام ١٩٩٤، بجملة أمور منها ما يلي:

(أ) إجراء استعراض شامل لترتيبات تقاسم التكاليف المتعلقة بالأنشطة ذات التمويل المشترك، ولا سيما فيما يخص تلك الأنشطة التي يبدو فيها أن نشاط المنظمات المشاركة يشكل العنصر الغالب؛

(ب) جمع واستعراض بيانات واسعة النطاق بشأن تكاليف خطط التأمين الصحي لدى المنظمات، بما في ذلك البيانات الإضافية المتصلة بتدابير احتواء التكاليف والمسؤولية المحتملة لدى المنظمات إزاء التأمين الصحي للمتقاعدين، في سياق استعراض مستمر لمراقبة هذه التكاليف؛

(ج) المضي في إجراء مناقشات سرية فيما بين المنظمات بشأن وسائل منع حالات الاحتيايل واكتشافها؛

(د) مواصلة الإبقاء قيد الاستعراض للترتيبات المبرمة مع لجنة الجماعات الأوروبية بشأن الشروط الإدارية والمالية للأنشطة الإنسانية والتنفيذية التي تمول من جانب اللجنة وتنفذ على يد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

سابعاً - عناصر برنامج لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٥

٩٩ - خلال عام ١٩٩٥، ستواصل لجنة التنسيق الإدارية نظرها في قضايا السياسات المتصلة بتوزيع العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التعاون فيما بين مؤسسات بريتون وودز وسائر مؤسسات المنظومة. وستتابع اللجنة أيضاً المناقشات التي أجريت في عام ١٩٩٤ في اجتماعات اللجنة نفسها وفي السلسلة الثامنة والعشرين للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية، والتي كرسست للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

١٠٠ - ولا شك أن آثار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بالنسبة لأعمال المنظومة، ستتصدر جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية. وثمة مجالات برنامجية أخرى ينتظر لها أن تلقى اهتماماً مركزاً من جانب اللجنة في عام ١٩٩٥، وهذه تتضمن السكان والتنمية، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومكافحة إساءة استخدام المخدرات.

١٠١ - ومن المتوقع من لجنة التنسيق الإدارية أن تقوم، كجزء من عملية نظرها بشكل مستمر في القضايا الإدارية الأساسية التي تواجه المنظومة وفيما يتصل بالأعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بإيلاء اهتمام خاص، أثناء النصف الأول من العام، بالقضايا المتصلة بمركز المرأة في أمانات منظومة الأمم المتحدة.

١٠٢ - ومن منطلق المساهمة في عملية النقاش وتبادل الأفكار بشأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لما يواجهها من تحديات جديدة، مما يجري أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يزمع تنظيم محفل عن مستقبل المنظومة، بضميننا، في نفس وقت انعقاد الدورة العادية للجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥.

١٠٣ - وكما حدث في الماضي، سيكون هناك تعديل وتكييف لبرنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية من أجل توفير دعم مشترك بين الوكالات للهيئات الحكومية الدولية المناسبة عند نظرها في القضايا التي تهم المنظومة بأسرها. ولا سيما تلك القضايا التي سيختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما يتناولها في أجزائه الرفيعة المستوى والتنسيقية والمتعلقة بالأنشطة التنفيذية.

١٠٤ - ووفقاً للأهداف التي استرشد بها أثناء عملية إعادة التشكيل الأخيرة لآلية التنسيق المشتركة بين الأمانات، سيقوم أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، برئاسة الأمين العام، بمتابعة اتخاذ مزيد من التدابير من أجل دعم مساهمة اللجنة في تعزيز أعمال المنظومة من حيث تضافرها وآثارها. ومن المُنْتَوَى، كجزء من هذا المجهود، أن يتزايد استخدام فرق العمل الصغيرة، على صعيد الرؤساء التنفيذيين، مع التركيز على القضايا الإنمائية الحرجة، وأن توضع برامج مشتركة بناء على سياسات عامة كيما تنفذ على صعيد البلدان.